

كلام التحفة خلافاً ويصرح بمسألة في شرح العباب على نزاع طويل في ذلك قال وفارق
بغيرها بغيرها لصوراً كان تميز الفرض عن التفريق بها بخلافه للجموع عبارة الأمداد للشارح
من اضطراب طول الأثر الذي يقع فرضاً هنا وفي نظائره الألبعير الحز في الزكاة عن
خمساً من الأثر لا يمكن تجزئته هو القدر المجزئ فقط سواء أصبح الكل أم من ثبات
ولوناً وان يهدى شاة أو ينعنى بها فأخرج بدنة كان سبعها فرضاً فقط لا مكان تجزئته
السبع عن بقية الأسباع بغيره في الأرباب **قوله** مع ما عد الأبهامين عبرين ذلك في الأمداد
أيضاً ونحو ذلك عبارة فتح الجواد وهي ثم ثلث باصاً بغير الأبهامين الحز وفي الأمداد
العباب وشرح المذهب وشهره وغيرهما ثم ثلث بها أي بسبب تيمم وعده للصنعة عنهما إلى
ما قاله تبعا لعمارة التبيين وغيره لأن استعد لا لهم لذلك بعد بث السبطين فمسموع
بيد به فأقبل بها وأدبرها بمقدوم راسه ثم ذهب بها إلى قفاها يد على أن تجزئتها بالسبطين
لنرا حترار عن بقية الأبهامين بل لأن المسبح يقع بها أولاً وغيرهما تابع لهما
فخصاً بالذكر لذلك وقوله في الحديث فأقبل بها وأدبرها مشكلاً لأن ذهابها به لجهة القفا أبار
ورجوعه لجهة الوجه أقبال فقضية أنه لم يبد بمقدم راسه وجوابه أن الواو لا تقتضي
ترتيباً فالنقد يراد به قبل مؤيد به قوله عقب ذلك بدأ بمقدم راسه واعتراض الصانع
طرف السبطين ووضع الأبهامين على الصدغين بأنه ليس في الحديث ما يدل له ويجاب بأن فيه
ما يشير إليه إذ هذه الكيفية هي من الكيفيات عند الأقبال والأدبار باليدين ثم رأيت ابن
العبد أشار إلى ذلك بقوله والصاق طرفي السبطين ووضع الأبهامين بالصدغين زائد على
ما في الحديث وكانه أرشاد لتحقيق الاستيعاب والهيئة الميسرة له انتهى كلام الأعباب بحرفه
وما استشكله الشارح من اقتضاها الحديث المبدأة من القفا للجواب عنه بما ذكره من
لتصريح الأحاديث بالبدأة من مقدم الرأس ففي رواية لمسلم أقبل بها وأدبرها ثم ذهب بها إلى
قفاها ثم ردها حتى يرجع إلى المكان الذي بدأ منه وروى البيهقي عن المقدام بن معديك
قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا بلغ مسبح راسه وضع كفيه على مقدم راسه
حتى يبلغ القفا ثم ردها إلى المكان الذي بدأ منه وفي رواية للميهقي عن معاوية أنه توضأ
للناس كما كان يرى النبي صلى الله عليه وسلم يتوضأ وفيه ثم مسح من مقدمه إلى مؤخره
ومن مؤخره إلى مقدمه إلى غير ذلك من الأحاديث فيه وأدركت ذلك علمت ذلك علمت أن من
عبر بقوله ثم يذهب بها أي المستبحين إلى قفاها كشيوخ الإسلام مركزاً أو مخطيب الشريعة
والشارح في التحفة والجمال الرمي وغيرهم كلامهم لا ينافي ما في هذا الكتاب بل ما فيه
مرادهم إذ هو الذي تستدل به الأحاديث الصحيحة **قوله** أن كان له شعر ينقلب قال في
التحفة ليصل الماء الجميع ومن ثم كانامة وفارق نظيرهما في السجى أي حيث كانا فيه
مربعين

مربعين لأن المقصود شتم قطع المسافة ولا ينقلب نحو صغره أو طولها فلا لصورة الماء مستوعلاً
أي لا اختلاطاً بل ببلله المنفصل عن حركتها بالنسبة الثانية ولضعف البلل أثره في
اختلاطاً فلا ينافي ما من من التقدير في اختلاط المستعمل بغيره انتهى كلام التحفة وفي
شرح العباب لأن الماء صار مستوعلاً أما بلل اليد فواضح لا يقصده وأما غير ذلك فبالله
به هذا ما يظهر في الجواب على ما ورد على هذه العلة من أن الماء المتردد على العضو لا يحكم
استعماله حتى يتقصر إلى آخر ما أصله به في شرح العباب وصلها عبارة الأمداد
لكن بناقضه ما قدمته عن التحفة في الكلام على التثليث من أنه لو رده ماء الأولى
قبل انقضاءه عن نحو اليد لم يحسب ثانياً ونظر في كلام من قال بعدم حسبانها
وذكره بخود ذلك في التثليث من الأعباب والأمداد لكن بالنسبة لرد ماء الثانية حصول
الثالثة بها وهو واضح إذ لا حدث في الماء حتى يكون مستوعلاً وهو كما قال في شرح
العباب قال مسبح الأذنين ببلل مسبح الرأس المنسوب قال فافقاً؛ السبطين بعدم
حصوله تجزئ على نفع حصول الكمال وما يتخلل ما سبق عن التحفة ما في المعنى
لها من قولها فإن قيل هذا مشكوك من الغرض في ماء قليل نأوا يرفع الحديث ثم أحدث
وهو من غير ثم نوى رفع الحديث في حاله أنما سر فإن حدثه يرتفع ثانياً واجب
بأن ماء المسبح تافه فليس له قوة كقوة ماء هذه أولئك لواعاء ماء غسل الذراع
مثلاً ثانياً بحسبه غسله أخري لأنه تافه بالنسبة إلى الأذنين انتهى وفي
شرح العباب للشارح ما نصه ثم رأيت الزركشي أجاب بما يؤيد ما أجبته به
وهو أن معنى قولهم لصيرورته مستعمل أي بالنسبة للمسحة الثانية والثالثة
وهذا كما أن الماء مادام متردداً على العضو لا يحكم عليه بالاستعمال ولكن لا تحسب
به غسله ثانياً وثالثاً وإن تكرر جرياناً على العضو فهو مستعمل بالنسبة للعضو
الثانية والثالثة غير مستعمل بالنسبة الأولى وحينئذ فلا يصح إطلاق القول
بأن الماء مادام متردداً على العضو لا يحكم عليه بالاستعمال انتهى قال بعضهم وهو كلام
نفس انتهى وفيه مع ما قدمته يندفع قول بعضهم إذا قلنا الجزء الأول واجب
فقط فمسح على الهيئة المستحبة ببلل الأصابع هي الأثر الأول الراس مستعمل وبأثر
بلل الكف الذي مر على بقية الرأس غير مستعمل لأنه لم يتأدى به واجب فقاس قولهم
أذ لم يرفع اليد يتأدى به مسحة ثانية ويلزمهم إذا كرروا الغسل الثانية أن
أن يعقد به عن الثانية انتهى وبذلك يندفع أيضاً قول المطلب محل كونه مستوعلاً
إذا رجع يد ثم ابتد الرح اما إذا ابتداه من غير رفع اليد وتصور ذلك فيأتي
فيه الخلاف في الغيب المنعس في ماء قليل وأرتفعت جنباً بته ولم يخرج عن حقي